ديه ويكون رهنا مع الاصل فان هلك هلك بغير شئ وان هلك الاصل وبقي الغا فتكة
الراهن بحصته فيقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة الغا يوم الفكاك فما اصاب
الاصل سقط من الدين وما اصاب عمل الخلوا فتكة الراهن بحصته الى هنا لفظ المختصر قال
الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره واذا ارهن الرجل رقيقا او حيوانا او ارضا او شجرا
او كرما او غلاقا ومما من يكبر ان او الرقيق ولدا او بين او صوفا او لبنا او شعرا فذلك
كله رهن مع الاصل لمدخل حليته حتى يسبق في جميع حقه من الدين والاسبيل
للراهن عليه قبل ذلك والولد يسبر معهم على المرتهن والاصل هو المضمون وان تلف
الغا في يد المرتهن ذهب بغير شئ والرهن على حاله لم يجمع الدين الى هنا لفظ الكرخي رح
قال القدوري وقال الشافعي الغا المتصل لا يدخل في الرهن والراهن اخذه لانها
به لنا ان الحق المرتهن مستقر في العين بدلالة انه ينتقل الى القيمة ويثبت للوارث
والحق في مستقرة في الرقاب لتشرك الى الغا من الحق الملك والاستيلاد والسبر كذلك
ولدا المستأجرة لان الحق لا يتعلق بالرقبة وانما يتعلق بالمنفعة والسبر كذلك المرهون
يجد منها لان الحق فيها للسبر مستقر الا ترى انه لا ينتقل الى الوارث ولا ينتقل
الى القيمة والسبر هذا اكولد الجانية لان الحق للسبر مستقر في رقبتها بدلالة
ان للمالك ان يبطله الى ذمته ويتصرف فيها واما قوله ان الغا للسبر مضمون على
المرتهن فلا نه دخل في العقد على طريق السلامة فلا يسقط هلاك شئ كولد المبيعة
واحتج الشافعي بان الحق لا يستوفى بالرقبة فلا يسري الى الولد كالجناية قلنا
من قال انها توجب الغا فلا يسري الرهن اليه كالاكساب قلنا ان الفرق ثابت
بين ما ينولد من عينه وبين ما لا ينولد منه ولهذا فرق الشافعي فيمن غصب
جارية فولدت في يده فاحدث من النقصان بالولادة لا يجبر بالولد ولو قطعت
يدها واخذ الارش كان الارش جبرانا لنقصان حدث بالقطع ويبطل بالمخابئة
قال اكساقها بنتاج عنده ولا نتاج اولادها قلنا لو ملكها الولد لوجد ثم قبل القبض
لا يسري اليه وان احدث بعد القبض كالاجارة قلنا يبطل بالمهنة والمعنى في الاجارة انه
حصل على المنافع والمنافع لا يستتبع الاعيان فلذلك لم يسر الى الولد والرهن عقد
على العين كذا في مختصر الاسرار وقال الكرخي ايضا ويقسم الدين على قيمة الرهن
يوم وقع العقد عليه وعلى قيمة يوم يفكه هذه خفيفة القسمة وقاوفع

من

من القسمة قبل ذلك وانما سموه على الظاهر الى ان ينظر ما يؤول اليه قيمة الغا يوم الفكاك
الى هنا لفظ الكرخي رح قال القدوري وانما اعتبر في القسمة بقيمة الرهن يوم القبض
لانه دخل في ضمانه بالقبض فيعتبر قيمته عند القبض كالعصب والمبيع المقبوض على
وجه السوم فاما الغا فانما يصير له حصة في الضمان بالفكاك الا ترى انه لو هلك
قبل ذلك هلك بغير شئ فاعتبرت قيمته حين حصلت له الحصة وهذا كما قلنا في
المبيع ان الثمن يقسم على قيمة المبيع يوم البيع لانه صار مضمونا بالعقد وعلى قيمة الغا
يوم القبض لانه يدخل في ضمان المشتري بالقبض فاما قوله الغا وقع من القسمة فهذا
فانما هو على الظاهر فانما يريد به ان المرهونة اذا كانت قيمتها الفا وهن رهن بالف
فولدت ولدا قيمته الف فالدين ينقسم في الظاهر نصفين ويجوز ان يزيد قيمة الولد
فينقص فيتبين هذه القسمة ثم قال الكرخي وتفسير ذلك رجل رهن رجلا امة قيمتها
الف درهم فولدت ولدا يساوي الفا والدين الان في الظاهر نصفان نصف فيها ونصف
في ولدها فان كان الولد ذهب بغير شئ وكان الامر هنا بجميع الدين فان كانت تجد
هو الولد ذهب بجميع الدين فان كانت قبل الولد ذهب بنصف الدين وافتك الراهن
الولد بنصف الدين الى هنا لفظ الكرخي رح وذلك ان الولد دخل على ان لا يتبع فلا يسقط
هلاك شئ قضا وبعد الهلاك ان كان تركة وانما يسقط الدين اذا كانت تجد هو الولد
لانه جعل كان الولد لم يكن فيسقط الدين كهلاكها فان كانت قبله فقد صار الولد حصة
بالفكاك فلا يسقط من الدين بقدر قيمة الام وهو النصف ثم قال الكرخي في مختصره فان
لم يفكه الراهن حتى كانت تجد امة ذهب بغير شئ وصار كانه لم يكن وذهب الامر بجميع
الدين الى هنا لفظ الكرخي وذلك لما بينا انه لا حصة للولد قبل الفكاك فاذا كان فكاك
لم يكن فيحكم بان الامر هلكت يا الدين ثم قال الكرخي فان مات احد منهما حفظ الراهن
يفتك الرهن وقد نقصت قيمة الام في السعر او في البدن وصارت تساوي خمسمائة
او اقل صارت تساوي الفين وقيمة الولد على حالها فالولد بنصف الدين على حاله
والام بنصف الدين ولا يلتفت الى زيادة قيمة الام بالسعر ولا عيبه ولا لنقصانه لكن ذلك الى
هنا لفظ الكرخي وذلك لان قيمة الام لم تعتبر يوم القبض فاحدث بعد ذلك لا يعتبر به
ثم قال الكرخي فان كانت الام على حالها الاولى وعلى حالها من نقصان السعر وزيادته
وفي الراهن يفتكه وقيمة الولد يومئذ خمسمائة ينقصان في السعر او لعيب دخله في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)